المحذور وما ذكره اولى مما ذكره الشارح في تعليل
الفساد لانه لا ينتج فساد المعنى الا ان يراد
فسد المعنى المراد قال سم والاولى ان يقال
لتناقض المعنى حينئذ كما قرره غيره قوله
من نحو زيد قام وقعد اي من كل تركيب تقدم
فيه الاسم على العاملين وهذا مذهب
الجمهور واجاز بعضهم التنازع في المتقدم
مطلقا وظاهر كلام الرضي جوازه اذا
كان المتقدم منصوبا ومثل المتقدم هو
المتوسط عند الجمهور واجاز الفارسي
التنازع في المتوسط قوله اما المثال
فظاهر اي لان كلا من الفعلين لم يطلب
الاسم فلم يطلب العمل فيه فيكون المثال
خارجا بقوله اقتضيا فلا حاجة الى قيد
قيل في اخراجه قوله فلقصور العلة
اي عدم دلالتها على تمام المعلول اذ مفهومها
انه لو لم يأخذ كل منهما مطلوبه اعني غيرا
لاسم السابق لم يمتنع وليس كذلك قوله
يقتضي ان لا يمتنع تقدم مطلوبهما الخ اي
مع انه ممتنع فلا يصح ان يكون نحو زيدا ضربت
واكرمت من باب التنازع وان لم يأخذ مطلوبه

وعلته

وعلته توهم كونه منه ووجه امتناعه كما
قال الدماميني انه يلزم عليه عند اعمال
الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه
وهو ممتنع ولا يرد عليه قول الجمهور في
نحو افلم يسيروا في الارض ان الهمزة واقعة
في الاصل بعد العاطف فقدمت عليه
لفظا لان هذا الحكم خاص بالهمزة عندهم
فلا يقاس عليها غيرها قوله شبهاتهما
اي في العمل لا في التصرف كما تقدم بدليل
التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه او يقال المراد
في التصرف ويلحق بذلك اسم الفعل تدبر
قوله او اسم وفعل كذلك اي اسم يشبه الفعل
وفعل متصرف قوله نحو انبئت اعرج عليه
قطوا انما نبئ يطلب قطوا على انه مفعول
ثان واعرج يطلبه على انه مفعول فاعمل
الثاني وتوجب في الاول ضميره والاصل انبئته
ولو اعمل الاول لقيل اعرج عنه قوله عهدت
مغيثا مغنيا من اجرته تماما فلم اتخذ
الا فناك موئلا عهدت مبني للمجهول
ومغيثا مفعول ثان ومغنيا حال من ضميره
وقد تنازعا من فاعملنا الثاني قوله هاؤم

Copyright © King Saud University